

Distr.: General
4 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

البند ١٢٥ من جدول الأعمال

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة من القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق).

ويطلب القاضي يونسن في رسالتيه تمديد فترة ولاية ستة قضاة دائمين في دائرة الاستئناف، وقاضٍ واحد مخصص في الدائرة الابتدائية وذلك حتى التواريخ الواردة في الرسالة أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بها أو التي سيكلفون بها، أيهما أقرب.

وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٠ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٢ ومقرري الجمعية العامة ٤١٨/٦٦ بء المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢

و ٤١٦/٦٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بالاقتران مع الفقرة ٢ من المادة ١٢

مكرراً، والفقرة ٣ من المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة، من المقرر أن تنتهي فترة



الولاية الحالية لقضاة دائرة الاستئناف والدائرة الابتدائية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. غير أنه يتضح من جدول المحاكمات والاستئنافات المستكملين المرفقين برسالة القاضي يونس أن القضايا التي كُلف بها هؤلاء القضاة أو التي سيُكلفون بها لن يتم الانتهاء منها بنهاية هذا العام. ولذلك، من الضروري تمديد فترة ولاية هؤلاء القضاة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ويتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في هذا الطلب والبت فيه. وبناء عليه، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أكتب إليكم لأطلب تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين هم أعضاء في دائرة الاستئناف، وتمديد فترة ولايتي كقاضٍ مخصص لكي أتمكن من مواصلة الاضطلاع بمهامي بصفتي قاضيا في الدائرة الابتدائية ورئيسا للمحكمة.

وأتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٨٠ (٢٠١٢) الذي يقضي بانتهاء فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة وأعضاء دائرة الاستئناف باختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي) وخالدة رشيد خان (باكستان) وأرليت راماروسون (مدغشقر) وأندريسيا فاز (السنغال) ومحمد غوني (تركيا) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وتمشيا مع المادة ١٣ (٣) من النظام الأساسي للمحكمة بصيغتها المعدلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩)، فإن فترة ولاية القضاة المنقولين من الدوائر الابتدائية للمحكمة إلى دائرة الاستئناف تصبح تلقائياً نفس فترة ولاية القضاة العاملين في دائرة الاستئناف. وبالتالي، فإن مدة عمل القاضي ويليام هد. سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، الذي تم نقله إلى دائرة الاستئناف في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣، تنتهي أيضا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وأتشرف بأن أشير أيضا إلى رسالتكم المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/550) التي تم بموجبها تعيين السيد مانديابي نيانغ (السنغال) قاضيا دائما للمحكمة وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٢ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة، ليكمل الفترة المتبقية من ولاية القاضية أندريسيا فاز (السنغال) عقب استقالة القاضية فاز. وكُلِّف القاضي نيانغ، فور توليه المنصب، بالعمل في دائرة الاستئناف حيث شغل المنصب الذي كانت تشغله القاضية فاز.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد انتهت من جميع القضايا باستثناء الاستئناف في قضية نيراماسوهو كو وآخرين (قضية بوتاري)، التي كُلف بها القاضيان خان وتوزموخاميدوف من المحكمة. وللأسباب المبينة في التقارير الثلاثة الأخيرة عن استراتيجية الإنجاز التي قدّمتها المحكمة إلى مجلس الأمن، فإن المحكمة، وعلى الرغم من بذل قصارى جهودها لكفالة الإنجاز بنهاية عام ٢٠١٤، لم تتمكن من الانتهاء من دعوى الاستئناف المقدمة في قضية بوتاري. وعلى النحو المبين في التقرير السنوي للمحكمة

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/69/206-S/2014/546) تشير آخر توقعات رئيس المحكمة في قضية بوتاري إلى أن حكم الاستئناف في هذه القضية لن يصدر قبل آب/أغسطس ٢٠١٥.

وبالنظر إلى التوقعات المتصلة بصدور حكم الاستئناف في قضية بوتاري، ومع ملاحظة مشاركة القضاة في قضايا الاستئناف المعروضة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على النحو المبين في الجدول المرفق بهذه الرسالة (انظر الضميمة)، يُطلب أن تُمدد فترة ولاية القضاة الدائمين التالية أسماؤهم، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أو سيكلفون بالنظر فيها، أيهما أقرب:

القاضية أرليت راماروسون (مدغشقر)

القاضية خالدة رشيد خان (باكستان)

القاضي باختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي)

القاضي مانديايي نيانغ (السنغال)

وبالنظر إلى مشاركة هؤلاء القضاة في قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على النحو المبين في الجدول المرفق بهذه الرسالة، يُطلب تمديد ولاية القضاة الدائمين التالية أسماؤهم، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أو سيكلفون بالنظر فيها، أيهما أقرب:

القاضي ويليام هـ. سيكوليه (جمهورية تترانيا المتحدة)

القاضي محمد غوني (تركيا)

وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٤ (٢٠١٢)، فإن فترة ولاية القاضي فاغن يونس (الدانمرك) كقاضٍ مخصص للمحكمة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتم بموجب القرار ٢٠٥٤ (٢٠١٢) تمديد فترة ولايته لكي يتمكن من مواصلة أداء المهام الموكلة إليه كقاضٍ في المحكمة الابتدائية وكـرئيس للمحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لانتهاء من أعمال المحكمة. ويستند تمديد الولاية إلى أن دعوى الاستئناف المقدمة في قضية بوتاري كان من المتوقع أن تنتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وبالنظر إلى أن المحكمة تتوقع حالياً أن تُغلق بعد الانتهاء من دعوى الاستئناف المقدمة في قضية بوتاري في عام ٢٠١٥، ولكي يتمكن القاضي يونس من مواصلة أداء

المهام الموكلة إليه بصفته قاضيا في الدائرة الابتدائية القاضي ورئيسا للمحكمة، يُطلب تمديد فترة ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أو حتى إغلاق المحكمة، أيهما أقرب. ولهذه التمديدات المذكورة أعلاه أهمية حاسمة لكفالة أن تتمكن المحكمة من تحقيق أهداف استراتيجيتها للإنجاز. ولذا سأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة مع مرفقها على أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ الإجراء اللازم.

(توقيع) القاضي فاغن يونس

الرئيس

